آراء وأفكار تربوية في أروقة مجلس النواب العراقي عام ١٩٤٨

م.م. حميد حسون نهاي العكيلي

وزارة التربية/الرصافة/٢

حـــزيـران ٢٠١٦

آراء وأفكار تربوية في أروقة مجلس النواب العراقي عام ١٩٤٨

م.م.حميد حسون نهاي العكيلي

المقدمة:

بعد تشكيل الحكومة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ ، سعت وزارة المعارف من خلال النخبة التي تسنمت مهام الوزارة الى إرساء قواعد وأسس التعليم الصحيحة في البلاد من أجل النهوض والرقي الى مصاف الدولة المتقدمة. أن المتتبع لمناقشات المجلس النيابي في عام ١٩٤٨ يجد موضوع التعليم في مقدمة تطلعاتهم، حيث لم يفوتوا أي فرصة إلا واستغلوها ليؤكدوا على أن التعليم من الأسس المهمة لبناء المجتمع وتطوره لذلك نجدهم يناقشون كل شاردة وواردة في هذا الموضوع قبل تشريعه، مما حفزنا بصورة كبيرة الى كتابة بحثنا الموسوم آراء وأفكار تربوية في مجلس النواب العراقي عام١٩٤٨.

تطرق البحث الى تشكيل وزارة السيد محمد الصدر ثم تناول الأفكار التربوية التي طرحها النواب وآرائهم بشأن المنهاج الدراسية وحالة المعلمين بعدها سلط الضوء على تطلع النواب الى النهوض بواقع التعليم العالي وأرائهم في تطوير مدارس الأوقاف. ثم ختم البحث بعرض آراء النواب ومقترحاتهم في الانضمام الى منظمة الأمم المتحدة(اليونسكو).

وزارة محمد الصدر

أدّت وثبة[١] كانون الثاني ١٩٤٨[٢] العارمة لا الى اسقاط وزارة صالح جبر[٣] فقط وانما، الى تمزيق معاهدة بورتسموث التي حاولت منها بريطانيا ومؤيدوها من السياسيين العراقيين فرض قيود والتزامات جديدة على العراق كان من شأنها تكبيله من

جديد، الى تكليف احد ابطال ثورة العشرين السيد محمد الصدر[٤] بتشكيل وزارة جديدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ لتكون اولى مهامها تهدئة الناس وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية بعد اسابيع من الغليان الثوري الذي اصاب الحياة بشللٍ تام [٥].

سارعت وزارة الصدر حال تشكيلها الى ارسال عدة رسائل تهدئة للشعب العراقي، اهمها :انها دعت إلى تشكيل لجنة تحقيق بكل الاحداث التي رافقت وثبة الشعب العراقي، وفي الوقت نفسه اطلقت الوزارة المذكورة سراح المعتقلين الذين جرى اعتقالهم إبّان الوثبة، والاهم من ذلك برأينا انها طلبت من مجلس الغذاء العالمي تزويد العراق بكميات من القمح لسد النقص الكبير الحاصل في العراق.[٦]

كما قامت وزارة الصدر بحل مجلس النواب في ٢٢ شباط ١٩٤٨، واخذت بتهيئة الاجراءات والمستلزمات لاجراء انتخابات مجلس نيابي جديد بدأت الانتخابات بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٨ وطلب رئيس الوزراء عشية الانتخابات من الشعب العراقي المحافظة على الهدوء وضبط النفس واحترام حرية الناخبين والمنتخبين اثناء سير الانتخابات. لكن الذي حدث ان القائمين على رأس النظام السياسي في العراق لم يستطيعوا ان يتركوا الانتخابات تجري بطريقة بعيدة عن التدخل، فأدى تدخلهم السافر الى فوز مؤيدي الحكومة[٧] اي حكومة بالاغلبية الكبرى[٨].

بعد ان انهت وزارة محمد الصدر مهمتها في التهدئة واجراء انتخابات مجلس النواب، انصرفت عن مسرح السياسة، لتفسح المجال لمزاحم الباجه جي[٩] في تشكيل وزارة جديدة[١٠].

المهم بالنسبة لنا، ان مجلس النواب، الذي افتتح اعماله الوصي عبد الاله[١١] بتاريخ ٢١ حزيران عقدا اجتماعين في سنة ١٩٤٨ الاول كان اجتماعاً غير اعتيادي بدأ بتاريخ ٢٢حزيران ١٩٤٨ وانتهى بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ عقد خلاله ٢٧ جلسة، اما الاجتماع الاعتيادي الذي بدأ اجتماعاته في الاول من كانون الاول

١٩٤٨، وعقد آخر جلسة له بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٩ فأن عدد جلساته كانت قد بلغت ٥٦ جلسة[١٢].

الافكار التربوية التي طرحها اعضاء النواب :

اشتمل الفكر التربوي الذي شهدته اروقة مجلس النواب في اجتماعة سنة ١٩٤٨ على عدة موضوعات تربوية في المقدمة منها موضوع مكافحة الامية، وضرورة تشييد العديد من المدارس. فقد كان نائب بغداد عبد الكريم كنة، اول من طالب وزير المعارف[١٣] في خطابة الذي القاه بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٣ بالعمل على احتضان الاطفال كل الاطفال في المدارس، وانقاذهم من التسكع في الطرقات، وفي عين الوقت دعا وبحماسة واضحة الى تهيئة الفرص اللازمة لجعل التعليم الزامي[١٤]، وهي دعوة صادقة ورائدة تستحق الثناء.

وعلق النائب عبد الرحمن الجليلي على خطاب العرش بهذه الكلمات الواضحات "**كنت ارجو لو ان خطاب العرش حوى وعداً ببناء المدارس الى جانب وعده ببناء السجن، لأن المدرسة افضل في الغاية من السجن، واذا انشئنا مجتمعاً مخلصاً متزناً مثلا فلا نحتاج إلى هذه السجون" مؤكداً على ان بناء السجون العصرية في بغداد وترك الاطفال في المدارس غير الصحية او في الطرقات امراً بعيداً جداً عن العدالة**[١٥].

ومما يحسب للنائب عبد الكريم كنة انه طالب وزارة المعارف بفتح مدارس مسائية لاستيعاب من لا يتمكن من الالتحاق بالمدارس النهارية. بعد ذلك عرج النائب في خطابة على موضوع القبول في المدارس، وذلك عندما قال: " **لو كان ديوان وزارة المعارف يعرف ما تحتاجه المدارس في بدء كل سنة لاستطعنا بدراسة بسيطة ان نتلافى هذه المشكلة، بدلاً من ان نرى الاباء يركضون وراء المتنفذين وهولاء يهرعون الى ديوان الوزارة ليحصلوا على بطاقة (كارت) الى مدير المدرسة او مديرة القبول من اجل قبول اولادهم، ثم نبههم بأن التعليم حق للجميع ولكنه اصبح الان**

حقاً لصاحب الكارت، متسائلاً بألم فهل عملت الوزارة على تلافي ذلك" . كما تطرق نائب بغداد لموقف المرحلة العمرية للطالب المراد تسجيله في المدارس الابتدائية والمتوسطة، داعياً الى عدم تحديد سن التعليم في هذه المراحل، لان العراق ليس بغداد فقط، وانما للعراق ريف ولا يستطيع الطفل فيه ترك الحقل وترك مساعدة اهله عند بلوغه السن السابعة، وان ذهنيته لا تتحمل وهو بهكذا عمر ارساله الى المدرسة لذلك نراهم عندما يبلغون سن العاشرة او الثانية عشر لا تستقبلهم المدارس الحكومية فيبحثون عن المدارس الاهلية وهي متواجدة في الريف، وختم خطابه بهذه الكلمات التي عبر فيها النائب عن المام بالموضوع ومشاعر انسانية رائعة عندما قال: " **ان العدالة تقتضي قبول هولاء في المدارس الحكومية، ولا سيما وان كثير من التلاميذ هم من الفقراء الذين لا يملكون الاجور الدراسية، فنراهم وبسبب عجزهم المادي يتركون الدراسة، فارجو من وزير المعارف ان لا يعفو البعض من الطلاب وانما يكون الامر عاماً وشاملاً للجميع** "[١٦].

أبدى في الوقت عينه النائب حسين جميل[١٧] امتعاضه من سياسة وزارة المعارف بشأن قبول الطلبة الجدد في الاول الابتدائي. فالوزارة لم تتمكن من قبول مواليد سنة ١٩٤٢ في مدارس بغداد، على الرغم من انهم بلغوا سن الدراسة، وتحول الامتعاض الى استغراب كبير عندما اعلن بأن سبب عدم القبول هو وجود اعداد من الاطفال من المواليد السابقة، موضحاً " **ان العذر الذي تقدمت به وزارة المعارف يدل على تقصير واضح من قبل الوزارة لا في الوقت الحاضر فقط، بل في السنين السابقة ايضاً، اذ لم توفر المدارس الكافية لقبولهم** "[١٨]. ثم اشار النائب المذكور الى عملية بناء المدارس الابتدائية التي لم تراعَ فيها الوزارة موضوع قرب المدارس او بعدها عن سكن الطلاب، ففي بعض المناطق لاسيما بغداد يؤكد النائب على ان هنالك محلات عديدة لا توجد فيها مدرسة واحدة، الامر الذي يدفع الاطفال الى الذهاب الى المدارس البعيدة عن سكناهم مما يعرضهم لاخطار مختلفة، منها كثرة السيارات في الشوارع وما

يمكن ان يحدث من عمليات دهس، فضلاً عن ما يعانيه الطلبة ايام المطر من متاعب كثيرة ومعاناة قاسية [١٩].

ومن جانبه حاول النائب حسن عبد الرحمن ان يقنع وزارة المعارف باتباع سياسة بناء المدارس بطريقة بسيطة، واستخدام ما هو متوفر من مواد اولية محلية، وان تترك كمال الكمال في هذا الوقت. من المفيد ان نتركه يتحدث قائلاً : "**اننا في اعمالنا نبغي الكمال، والكمال ليس بالامكان الحصول عليه دائماً, ارى اننا نذهب الى البساطة التي لا ارى فيها اي بأس او مانع في ان نبني المدرسة الاولية والابتدائية من اللبن بدلاً من الطابوق. ان الاهتمام بتكثير المدارس اهم من التأنق في بناياتها، وآمل ان يدرس المهندسون ذو الاختصاص موضوع تشييد البنايات الحكومية من المواد المحلية، اذ لا يوجد اي عائق يعوق ابن القرية في ان يتعلم في الكوخ على ان يكون مشيد بطرق صحية تتخلله الهواء والشمس ومانع للرطوبة ,ان تبسيط الإنشاءات له اثر كبير في تذليل المشكلة المالية**"[٢٠].

لم يكن خطاب النائب اسماعيل الغانم[٢١] اكثر جرأة وصراحة فقط، وانما اصاب كبد الحقيقة فهو اولاً ارجع مشكلات وزارة المعارف إلى الطبقة الحاكمة في البلاد، اذ عدها هي المسؤولة عن تلك المأسي قائلاً:-

" **ان امة يعيش (٩٥%) من سكانها في ظلام الجهل والامية، لا يمكن ان يخصص في ميزانيتها (٨.٨%) من الايراد العام للتعليم، في الوقت الذي يخصص (٨%) من الايراد العام للشرطة. وهذا اذا عني شيئاً فأنما يعني اننا في دولة بوليس بحق وحقيقة**".ومضى يقول: "**وهل يعقل ان يتساوى وزير المعارف ومدير الشرطة في النفقات**" **بعد ذلك ذكّر المقيمين على التعليم بحقيقة هامة وهي "ان اهداف التعليم يا سادة ليس تلقين المعلومات الجافة، بل هي تنمية للروح وتثقيف للذهن وتنشئة للبدن تنشئة صالحة" واضاف قائلاً: " لقد اصبح الشعب يتحسس بلزوم التزود من المعارف والعلوم. اتذكر اننا كنا اطفالاً عام ١٩٢١وكان المختارون يأخذوننا قسراً**

من بيوتنا الى المدارس والان الحال انعكس الاب يأخذ طفله والام تأخذ طفلتها الى ابواب المدارس، ويرجعان وقد اغرورقت محاجرهما بالدموع لانهما لم يجدا مكاناً في المدرسة، هذا التطور سببه انتشار الوعي وشعور الناس بحاجتهم إلى المعرفة" واضاف قائلاً: "يؤسفني ان اقول ان وزارة المعارف لم تقم بمهامها على الوجه الاكمل، لا بل لم تنجز حتى ولا (١٠%) من واجباتها بهذا الشأن "[٢٢].

لم يكتف النائب اسماعيل الغانم بذلك فقط وانما، ضمن خطابه ملاحظات مهمة عن نسبة المعلمين التي ازدادت، بالمقابل زادت نسبة الطلاب التي تضاعفت عشرات المرات، متسائلاً هل هذا هو الطموح. ثم يذكر المسؤولين ان تركيا استطاعت محو الامية في خمس سنوات، وجارتنا ايران ترسل ما لا يقل عن (٥٠٠) الى اوربا وغيرها. واما نحن فقد اكتفينا بنشر التعليم الريفي على اسس مغلوطة غير علمية، مستغرباً من فتح كلية الحقوق على مصراعيها، حتى بلغ عدد طلابها اربعة الاف طالب لا يجدون لهم عملاً عند تخرجهم. وفي ختام خطابه حذر من سلوك بعض اصحاب الاختصاص المتأثرين بالثقافة البريطانية، على العملية التربوية اذ قام هؤلاء بتنظيم رحلات ترفيهية للطلبة الى معسكرات الجيش البريطاني،واسترسل في خطابه قائلاً: "**لو كنا ايها السادة دولة مالكة حريتها وتحترم نفسها لجيئ بالمسؤولين وحوسبوا حساباً عسيراً على ما اقترفوه. معتبراً هذه الاعمال ليست الا تدميراً للروح الوطنية،وان واجب وزارة المعارف انشاء جيل وطني لا ان تعلمه على التجسس للاجنبي والارتماء في احضانه** "[٢٣].

اما فيما يخص مكافحة الامية فأن اروقة مجلس النواب شهدت افكار ومقترحات جديرة بالوقوف امامها. فقد لاحظ نائب البصرة عبد الرزاق الحمود تناقضاً واضحاً فيما تقوله وتدعوا له وزارة المعارف في مكافحة الامية وبين قيامها بتخفيض الاعتمادات الخاصة بمحو الامية من (١٢) الى (١٠) الاف دينار[٢٤].

اما النائب عبد الكريم كنة فقد اقترح على وزارة المعارف تشريع قانون يلزم فيه خريجي الثانويات بتعليم عدد معين من ابناء الشعب، وبعد ان يؤدي الطلاب الاميون الامتحان وينجحوا، يمنح هؤلاء شهادة الثانوية. ان هذه الطريقة في محو الامية تؤدي الى توفير كبير في النفقات التي تدفعها وزارة المعارف للمدرسين، اذ ستكون ضئيلة جداً، فضلاً عن انها لا تحتاج الى نفقات اخرى تصرف على الاثاث والابنية، كون التعليم سيكون في ذات المدارس، اي ان الدوام يصبح مرتين او ثلاث مرات في اليوم[٢٥]. وبعد ذلك لفت النائب المذكور انظار المسؤولين في وزارة المعارف الى ان منعها من ارسال الأولاد الى رياض الاطفال الاجنبية لا يكفي، وانما الحل يكمن في قيام الوزارة المذكورة برفع مستوى التعليم في المدارس الحكومية اذ ان هذا هو الذي سيقطع الطريق على من يرسلون ابناءهم إلى المدارس الاجنبية ومن يخالف هذا الامر يجري التحقيق معه لينال جزاءه العادل[٢٦].

كما اقترب النائب عبد الرحمن الجليلي[٢٧] من موضوع مكافحة الامية، منتقداً سياسة وزارة المعارف التي وصفها بالمتناقضة، ففي الوقت الذي نرى في خطاب العرش وعداً بتقديم لائحة مكافحة الامية، وجدنا احصائيات المدارس الابتدائية تقول ان (٢٠%) من المتقدمين اليها من الاطفال تم قبولهم. اما الباقي فقد تركتهم الوزارة في الطرقات، ثم يتساءَل بألم واضح، اليس طرد الاطفال عوناً على نشر الامية، فكيف نوفق بين الاثنين، بين مكافحة الامية وطرد هولاء ثم اورد حقيقة مؤلمة وهي ان مجموع ما تخرج من المدارس الابتدائية منذ تأسيسها حتى ذلك الوقت (١٩٤٨) هو (٤٠) الف طالب فقط، مما يوضح بصورة جلية حجم الامية الموجودة في البلاد[٢٨].

وخاض نائب بغداد خدوري خدوري في الموضوع نفسه ولكن من زاوية اخرى وذلك عندما اشار الى ما اسماه التخبط الحكومي الحاصل في الواقع التربوي. ففي الوقت الذي تريد فيه الحكومة النهوض بواقع التعليم العالي وتثقيف المجتمع بارسالها لائحة قانون الجامعة العراقية، وقانون مكافحة الامية، نجد كثير من المدارس العالمية تفتقر

الى الاساتذة، وكثير من المدارس الابتدائية والثانوية تفتقر الى المعلمين، بحيث تم اغلاق المدارس لهذا السبب، مما يؤدي الى انتشار الامية بشكل كبير[٢٩].

اعتبر النائب مجبل الوكاع[٣٠] نشر التعليم الاجباري هو ركيزة الاصلاح الاجتماعي، فضلاً عن العمل على تثقيف طبقات الشعب والقضاء على الامية وتهذيب سكان الارياف. و لا يتم ذلك برأي النائب المذكور الا من خلال قيام الحكومات المتعاقبة بارسال فرق تعليمية ثقافية الى الارياف النائية، من اجل تعميم الثقافة الاجتماعية، وتحسين قابلية السكان لكي يصبحوا مستعدين لتلقي كل نصيحة تقيهم من الجهل الذي هو اساس كل خطيئة[٣١].

آراء النواب بشأن المناهج الدراسية وحالة المعلمين:

حظي موضوع المناهج الدراسية المعمول بها في المدارس العراقية، وحالة المعلم وأوضاعه، باهتمام ملحوظ من لدن بعض النواب. فقد عد النائب عبد الرحمن الجليلي مناهج التعليم في العراق خاطئة من اساسها، فليس هنالك برأيه تعليم زراعي ولا صناعي. و" **كيف لنا انشاء كليه هندسة نافعة اذا لم يكن لدينا الفنيون الاكفاء** " وفق القاعدة التي تقول: "**ان لكل مهندس عشرة الى اثني عشر من المهنيين الفنيين**". ففي كلية الهندسة يتخرج سنوياً (٤٠) مهندساً، فهل اعددنا لهم العدد الكافي من الفنيين. ومضى يقول: نحن بحاجة ماسة الى تعليم زراعي وصناعي فهل بالامكان تحقيق ذلك[٣٢].

هاجم من جانبه عبد الرزاق الحمود[٣٣] وزارة المعارف في خطابه الذي القاه في الجلسة رقم (٤٢) بتاريخ ١٤ ايار ١٩٤٩ على خلفية المناهج الدراسية قائلاً:

"**ان مناهج التدريس في وزارة المعارف سواء منها ما يخص المدارس الابتدائية او الثانوية، تنقصها العناصر اللازمة لتوجيه الناشئة توجيهاً صحيحاً، فالمناهج طويلة وذات موضوعات متنوعة وخالية من التوجيه العملي، ولا يعود على الطالب منها الا**

الكلل والملل، ويخرج بالنتيجة وهو غير متعلم شيئاً". ثم يدلل على ما ذهب اليه بقوله: "فلو استعرضنا خريج الثانوية نجده لا يعرف شيئاً من اللغة الانكليزية الا مبادئ بسيطة، وليس لديه ثقافة عامة الا جزءاً يسيراً، لان الاهداف العليا المرسومة التي ينبغي ان تستهدف غير موجودة، فلا تثقيف للذهن ولا تنمية للروح مما انعكست اثاره السلبية على الواقع التعليمي والتربوي. وللنائب رأي خاص بشأن مناهج المدارس الابتدائية لا بأس من ذكره عندما قال: "ان المدارس في وضعها الحالي مفسدة لابناء القرى. ان ابناء القرى يدخلون المدرسة ويتلقون التعليم كما يتلقاه ابن بغداد والبصرة والموصل وسائر مراكز الالوية. يدخل ابن الفلاح وهو عاري القدم حالق الرأس، يدخل في هذه البيئة وينقطع عن بيئته، فيتعلم لبس الحذاء وتطويل الشعر بل وتسريح الشعر ويترك معاونة والده في شؤون الزراعة، حتى اذا اتم الدراسة الابتدائية في القرية، فلا يمتلك المال لمواصلة دراسته في المراكز، ولا الحكومة تقوم بهذا الواجب، كما انه لا يستطيع العودة الى بيئة والده ليصبح فلاحاً، لهذا يعد التعليم في القرى افساداً لا تثقيفاً وتمرداً على البيئة التي يجب ان يتمسك بها ولا ينحرف عنها"[٣٤].

وعليه فأنه يؤكد ان المناهج في الريف يجب ان تختلف تمام الاختلاف عن مناهج المدن، يجب ان يتعلم الزراعة بصورة منظمة ويتلقى من الثقافة ما تنفعه في بيئته حتى يستفيد من تلقاه من دراسة، كذلك ارى ان السياسة التي درجت عليها وزارة المعارف منذ البداية سياسة مخطئة ومفسدة ومضللة بالنسبة لابناء القرى والارياف[٣٥]" ولم ينس النائب المذكور ان يشكر وزير المعارف لدعوته لتدريس مادة الدين الاسلامي، لان الدين برأيه هو غذاء الروح، لكنه اشترط ان يقوم بتدريسهِ مختصين ليقوموا بتعليم الدين لا عن طريق الدراسة بل عن طريق ممارسة اركان الفروض الاسلامية[٣٦].

كما تضمن خطاب النائب عبد الرزاق الحمود ملاحظة غاية في الاهمية، وتتعلق بالمواد الدراسية التي يتلقاها الطلبة في المدارس الاسرائيلية والاليانس، لانها مناهج تهدف إلى تربية النشئ تربية تجعله مؤمناً بالصهيونية وكل ما هو يهدم كيان العراق، وعليه فأنه دعا وزارة المعارف الى تفعيل رقابتها على تلك المدارس، وان يكون الاشراف قوياً، لكي لا يتلقى الطلاب المبادئ التي تساعد على هدم كيان العراق. وفي هذه المناسبة قارن نائب البصرة بين المدارس الرسمية الحكومية والمدارس الرسمية اليهودية موضحاً ان الطالب الذي يتخرج من المدارس اليهودية يعرف اللغة الانكليزية والفرنسية واصول التجارة، وغيرها من العلوم الاخرى التي لا يعرفها غيره، لانهم اتجهوا اتجاهاً عملياً، وادخلوا كل ما يؤدي الى ان يكون الطالب مستعداً على مقابلة الحياة. اما الطالب فلا يجيد ذلك وثقافته ناقصة ومبتورة لا بل مشوهة، فأعادة النظر في المناهج امر بالغ الاهمية[٣٧].

بالمقابل وصف النائب عبد الكريم كنة وضع المناهج بانه " **محزن ومؤسف في آن واحد، اذ كانت عرضة لتغيرات كبيرة لاسيما دروس التاريخ التي اصبحت اداة بيد الانكليز ومن شايعهم الى الحد الذي وصل الى حذف حقائق تاريخية ثابتة من كتب التاريخ مثلاً حذف عبارة : الفينيقيون وصلوا إلى سواحل انكلترا فوجدوا اهلها يأكلون اللحوم النية ويلبسون الجلود، اي عاقل ينكر هذه الحقيقة، لكن الانكليز ارادوا تشويش افكار التلاميذ ظناً منهم ان سيادة بريطانيا ازلية ومنذ القدم. ثم فرضت مناهج تحتوي على قصص انكليزية للصفوف الثالثة والرابعة والخامسة واستمر الحال ما يقارب شهرين الى ان الغيت وهذا كلف وزارة المعارف اموالاً طائلة، اذ ان طباعة الكتب لم يكن امراً يسيراً في ظل الازمة المالية الموجودة والاعتماد على المطابع الاهلية ذات التكاليف الباهظة والوقت الطويل. اما الاسئلة الامتحانية فكانت عرضة للفضائح كل عام وهذا طبيعي ما دامت تطبع في مطابع خارجية، فضلاً عن ان المناهج لا تصل الى المدارس في اوقاتها المحددة، اذ كانت**

في اغلب الاحيان عرضة للتأخير مما يؤثر بشكل كبير على متابعة الطالب لدروسه اليومية"[٣٨].

اما حالة قائد العملية التربوية وقلبها النابض المعلم واوضاعه المختلفة فقد كانت محل نقاش ودراسة في اروقة مجلس النواب، اذ توقف امامها العديد من النواب وادلوا بكلمات تعبر عن مدى الاحترام الذي يكنوه للمعلم ودوره الكبير في صناعة قادة البلاد ومستقبلها. فالنائب حسين جميل اشاد اشادة كبيرة بالمعلم وما يقوم به من تعليم النشئ في ظل خدمة متردية وظروف اقتصادية سيئة وقوانين مجحفة، حتى اغلقت بوجوههم امل الترقية، لذلك دعا النائب المذكور وزارة المعارف إلى إعداد تشريع يحسّن من شروط عملهم ويرفه عنهم ويفسح امامهم مجالات الترقية[٣٩].

ذكر النائب اسماعيل الغانم الجميع بان احوال المعلمين قد ساءت نتيجة ارتفاع الاسعار، بحيث اصبح الكثير منهم عاجزين ومدينين وبعضهم لا يأنف من الاستجداء، مع ان اهميته لا تقل عن اهمية الجندي ان لم تزد عليه. وعلى الرغم من ذلك كله عاني المعلم الان من حالة بائسة نتيجة الضنك والحاجة فمن واجب الحكومة تحسين حالته اسوه بغيره من الموظفين[٤٠].

انتقد النائب عبد الرحمن الجليلي الخطاب الذي زعم بأن الحكومة ماضية بالاعتناء بحالة المعلم، وذلك عندما قال: "**لو كان هنالك مظهراً واحداً من مظاهر العناية بالمعلم يدلل على تحسين حالته، لسلمنا بعد ذلك وقلنا ان المنهج الوزاري منهج علمي. ولم يكتف النائب بذلك وانما طالب بأنشاء صندوق للضمان، لاسيما للذين تقاعدوا بعد ان اعياهم المرض، او للمتوفين منهم، بحيث تعطى الاموال لذويهم. ان سوء حالة المعلمين وارتفاع الاسعار وصعوبة المعيشة تستدعي سرعة الاغاثة لرفع الحيف والظلم لاسيما لعائلة المعلم المتوفي**"[٤١].

ثم يذكر النائب حوادث كان شاهد عليان عليها، حيث يتوفى المعلم تاركاً عائلته تتقاضى راتباً قدره (٦) دنانير فقط، مما يسبب ألماً في القلب وحزناً شديد، فلا

تستطيع العائلة بعده تدارك خبز اليوم، لذلك دعا وزارة المعارف بان تأخذ هذا الموضوع بالحسبان وتقوم بتأسيس صندوق ضمان المعلمين[٤٢].

ودعا في الوقت نفسه النائب فائق السامرائي[٤٣] الى إصلاح حال المعلم وبذل العناية الخاصة به ، حتى يشعر بأهمية مركزه، وشرف مهنته التي يقوم بها، من خلال الترفيه له ولعائلته من حيث الراتب والمخصصات وتأمين السكن والحاجات الضرورية[٤٤].

واثنى النائب علي رفيف على المعلمين[٤٥] بهذه الكلمات الرائعات اذ قال:

"**ان رجال التعليم ورسل الثقافة يستحقون كل تقدير وتشجيع لان جلهم ان لم نقل كلهم لا يملكون من حطام هذه االدنيا غير رواتبهم الضئيلة التي يتقضانونها من الحكومة، كما ان معظمهم لا يمتلك أجر يساعده في مجابهة بلاء هذا الغلاء الاسود**".**واضاف مطالباً وزارة المعارف بضرورة الاهتمام بتقوية اللغة العربية في شمال العراق، " كوني اعلم ان بعضهم لا يجيد هذه اللغة حتى بعد اجتيازهم الامتحانات المقررة في المدارس التي تدرج فيها الى ان نال الشهادة التي خولته ممارسة مهنة التعليم". لذلك فأن النائب المذكور اقترح فتح دورات صيفية لهولاء المعلمين على حساب الحكومة، لتقوية اللغة العربية التي هي لغة البلاد ولغة القرآن الكريم، فضلاً عن المشاكل التي تواجه الطلاب عندما يأتون الى مدارس بغداد وهم غير قادرين على التحدث باللغة العربية، مما يصعب عليهم دراستهم بصورة كبيرة**[٤٦].

وكانت مطالب نائب اربيل عز الدين الملا محددة حيث طالب بأن تتم رعاية المعلمين من خلال تشريع قانون خاص بخدمتهم، لانهم يستحقون الرعاية والاهتمام[٤٧].

كما ربط النائب عبد الكريم كنة بين الاصلاح والنجاح المنشود في البلاد وبين الاهتمام والرعاية بالمعلم عندما قال على رؤوس الاشهاد وبكل وضوح:

"ان عنصر الاصلاح والنجاح هو المعلم، واذا ما انصفناه وفتحنا له الابواب نكون قد اعطيناه المجال للخدمة الحقة، لان تاريخ وزارة المعارف ملئ بالاجحاف بحق هولاء الشموع المحترقة، فهل نحن جادون في اصلاح حالهم، لقد سمعنا كثيراً بقانون الخدمة التعليمية، وانا ارجو من وزير المعارف بذل اقصى الجهود في هذا المجال، والمجلس لا يقصر بفتح يديه لهولاء الجنود المجهولين. ثم ان سياسة المعارف مع المعلمين غير مستقرة سواء من يتعلق بنقلهم او ترفيعهم، حيث يتم نقل المعلمين او ترقيتهم اثناء الدوام، مما ينعكس سلباً على التلاميذ الذين يحتاجون الى وقت للانسجام مع المعلم الجديد[٤٨]. داعياً في ختام خطابه وزارة المعارف الى تهيئة الدور الصحية والجو الملائم للمعلم بحيث تجعله في وسط مريح يمكنه من خلاله تقديم افضل الخدمات للتلاميذ"[٤٩].

لامس النائب حسن عبد الرحمن حقيقة اوضاع المعلمين ملامسة رائعة واصاب كبد الحقيقة عندما تطرق في خطابه الذي القاه في ١٤ ايار ١٩٤٩ الى وضع المعلمين بهذه الكلمات المعبرة. اولاً اعتبر المعلمين اكثر المتأثرين بالاوضاع الاقتصادية الخانقة، لانهم من محدودي الدخل وليس لهم الا راتبهم، واليوم برأيه لا يريدون شيئاً الا ان يعيشوا، ولا يبيعوا اكثر مما باعوا مما هو عزيز لديهم، كما انهم يريدون ان لا يجوعوا ولا يعروا وهذا حقهم على الدولة. واسترسل قائلاً: "**ان الانصاف يدعو الى تقديم قانون الخدمة التعليمية الذي هو امل المعلمين، حيث ان تشريعه يساعد بصورة كبيرة على تشجيع الكوادر التدريسية على الخدمة الوطنية التي هم قائمون بها منذ سنين، لذلك آمل ان تقدم هذه اللائحة بالسرعة الممكنة**"[٥٠].

تطلع النواب إلى النهوض بواقع التعليم العالي:

بعد ان لاحظ النائب اسماعيل الغانم بقاء خريجي المدارس الثانوية، الذين امضوا عشر سنوات من الدراسة، خارج المدارس والمعاهد العالية، وبالتالي بقاءهم عاطلين عن العمل تزدحم بهم المقاهي ومن بعدها الى دور المفاسد، ليصبحوا فيما بعد عالة

على المجتمع والامة، بعد ذلك ناشد وبحماسة واضحة الحكومة بالعمل على انشاء الجامعة العراقية وادخالها ضمن منهاج الاعمال العمرانية الرئيسة. موضحاً "**اننا احوج إلى إنشاء الجامعة وابنيتها من تخصيصات انشاء ميناء جوي عالمي، واقامة مشروع تحسين المجازر، لان هذه المشاريع وان كانت نافعة، الا انها ليست من الضرورة اذا ما قورنت بأهمية الجامعة**"[٥١]. ثم وجه النائب المذكور انتقاده الواضح لتخفيض مخصصات دائرة البعثات العلمية، فبعد ان كانت ٢٤٠ الف اصبحت ١٣٠ الف دينار، متسائلاً هل استغنينا عن الاختصاصين ؟ ، ومضى يقول: اننا نرى الجارة ايران ترسل (٥٠٠- ٦٠٠) من طلابها الى اوربا لغرض الدراسة، ونحن نقوم بانزال مخصصات البعثات الى النصف، ان من الواجب جعل تخصيصات البعثات ضمن مخصصات الاعمال العمرانية الرئيسية، لان التعمير المعنوي اهم بكثير من التعليم المادي، وفي الوقت نفسه دعا النائب الى فتح مدرسة اللغات الاجنبية، وهذه التفاتة تحسب له، لان معرفة هذه اللغات من ضروريات الحياة والمدنية، لاسيما وان اكثر خريجي المدارس الثانوية عندما يوفدون الى المعاهد الاجنبية يلاقون مصاعب شتى بسبب ضعفهم باللغة الانكليزية. وختم اسماعيل الغانم حديثه بالقول: "**سادتي ان من الغريب العجيب ان بلادنا التي وصفت بانها زراعية قبل كل شئ، تعني بتدريس الحقوق والصناعة والهندسة والطب، ولا تكون في بلادنا مدرسة زراعية عالية، انني ممن يؤمنون بلزوم تركيز المعاهد الثقافية كلها في وزارة المعارف، لذلك ادعوا الى الاسراع بتأسيس كلية زراعية**[٥٢] **بأقرب وقت ممكن**"[٥٣].

لم يبتعد نائب كربلاء صالح بحر العلوم كثيراً عن زميله السابق عندما ناشد وزارة المعارف بجمع شتات الخريجين من المدارس المتوسطة، وهم لم يبتعدوا عن المدارس الثانوية الا لتجاوز اعمارهم السن القانونية او لكونهم يعملون في اوقات النهار او لعدم وجود طاقة استيعابية في المدارس النهارية، لذلك نرجوا من وزارة المعارف لاسيما مديرية معارف كربلاء فتح صف مسائي يساعد الطلاب على اكمال دراستهم[٥٤].

اما النائب عارف قفطان[٥٥] فقد طالب بشيء شرعي ومعقول الا وهو فتح ابواب وزارة المعارف امام الخريجين من المدارس الثانوية، حيث اشار إلى ان لواء الدليم خرّج هذا العام (٢٩) طالباً، لم يقبل الا عدداً قليلاً منهم، وهذا الحال ينطبق على بقية الوية العراق، فما مصيرهم، لذلك طلب من وزارة المعارف فسح المجال لمن هو حائز على الشروط القانونية للدخول الى المدارس العالية لاسيما الحقوق منها[٥٦].

رأى النائب عبد الرحمن الجليلي، ان مشروع الجامعة العراقية[٥٧] اهم موضوع يجب دراسته واخراجه الى حيز الوجود لانه يحقق اهداف عدة، ففيه اولاً : منفعة علمية واخلاقية وتربوية ونستطيع بواسطتها ان نحول دون تدخل الطلاب في السياسة، ونوجههم نحو التعليم، وتحول دون اتخاذ الطلبة وسيلة دعائية للوزراء وهذا اسهم بشكل كبير في انحطاط مستوى التعليم، ثانياً: جعل العديد من حاملي الشهادات العالية لا يحسنون الاملاء، ليس هذا فحسب وانما، برز هنالك ضعف بالروح الوطنية لدى طلاب المدارس، مما يجعل وزارة المعارف امام مهمة كبيرة، وهي العناية بالتنشئة الاجتماعية لاسيما الاخلاقية والعلمية، كون تخرج حملة الشهادات بدون توجيه فأن ذلك فيه خطراً على الامة، لا يقل عن خطر الامية. لذلك فأنه يعتقد ان تأسيس الجامعة العراقية سيسهم كثيراً في معالجة هذه المشاكل، معتبرا اياه من مقومات التكوين والرقي للبلاد من الجوانب التربوية والعلمية. واسترسل يقول لقد كثرت الاقتراحات والتقارير والتصريحات، ولم نرى الى الان خطوة جدية لتحقيق هذا المشروع، على الرغم من كونه مؤسسة للتكوين والتوجيه والتعليم، وهذه النواح الثلاث تحتاجها من اجل الاستغناء عن ما يقارب (٣٠٠) من الموظفين الاجانب (البريطانين). وختم كلامه بهذه النصيحة الذهبية عندما قال:"**اود ان انصح وزير المعارف الى ان الجامعة اذا لم تنشأ على اساس متين، ولا تبتعد عن التيارات السياسية فاننا لا نجني منها ثمرة، فارجو من وزير المعارف ترك سياسة الارتجال القائمة في انشاء الجامعة والمشاريع العمرانية الاخرى**"[٥٨].

اكد النائب حسين جميل ان سياسة وزارة المعارف لا تستند على خطة مدروسة او مرسومة، ولا تراعي الاحتياجات الوطنية، موضحاً ان هنالك تخبط وارتجال، فأن عدم قبول خريجي الثانوية من العام السابق والعام الحالي يراكم المشكلة ويضاعف الاعداد. الامر الذي يجعل برأيه طلاب المدارس الثانوية يجدون صعوبة في تحقيق رغبتهم في التعليم والقبول في المدارس العالية. وبتعبير ادق ان كثير من المتخرجين سيبقون بدون عمل يترددون على المدارس في بلد يقر وكيل المعارف جلال بابان ان داءه الجهل. ويمضي النائب في حديثه لاسيما بعد ان سمع رداً من قبل وكيل وزير المعارف بانه لا يمكن قبول جميع الخريجين من الثانويات قائلاً: "**ان هذه المشكلة خطيرة تتعلق بمستقبل البلاد ومستقبل الطلاب بالذات، فمن واجب وزارة المعارف العناية بهم وفتح ابواب الدراسة العالية لهم، فهولاء لم يهيأوا للعمل في المهن الحرة، لاسيما انه لا توجد مهن حرة تكفل لهم ارزاقهم في ظل هذه الضائقة المالية. مذكراً المسؤولين في وزارة المعارف ان بأمكانها الاستغناء عن الاساتذة الذين تأتي بهم من الخارج كل سنة، وتعمل على زيادة اعداد المقبولين في دار المعلمين العالية، لتصنع منهم اساتذة اكفاء وتسد بهم الشواغر في المدارس الثانوية والمتوسطة. ولم ينسَ حسين جميل ان يعلن عن استغرابه مما يحصل في وزارة المعارف من فوضى في ظل وجود خمسة مدراء عامون، فلا ادري ما هو اختصاصهم وما هي اعمالهم**[٥٩]".

من جانبه انتقد النائب فائق السامرائي بقوة وزارة المعارف واصفاً اياها بأنها اسوأ وزارة طيلة الحكم الوطني، فهي ما بين مد وجزر تتقاذفها الاهواء، اذ لم توضع لحد الان سياسة ثابتة مما أدى إلى تدهور التعليم بشكلٍ عام. موضحاً ان الغرض الاساسي من التربية والتعليم هو اعداد جيل ناشئ للحياة اعداداً كاملاً باتباع الطرق الصحيحة. ثم يدعم كلامه بدليل اعتبره قاطعاً وهو بطالة المثقفين، الامر الذي جعل الحكومات العراقية المتعاقبة برأيه تفكر في تعليق التعليم الجامعي، وذلك ما ظهرت بوادره في

السنوات الاخيرة، بحيث ان عدداً كبيراً من خريجي الثانويات حرموا من الدخول الى الكليات والحصول على مقاعد دراسية، واصبحوا يتسكعون في الطرق والازقة[٦٠].

وفي السياق نفسه لفت النائب جعفر البدر (نائب البصرة) انظار الجميع الى طبيعة المشاكل الاجتماعية التي عصفت في البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت على رأسها مشكلة البطالة التي تركت وراءها جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل، لاسيما المتعلمين الذين سدت بوجوههم ابواب المدارس واردف قائلاً: "**هولاء في حيرة من امرهم، فمنهم من هاجر خارج العراق للعمل في شركات النفط في الدول المجاورة، ومنهم من بقى متسكعاً في المقاهي ويرتكب الجرائم**". وعلى الرغم من ذلك كله لم يفقد النائب المذكور الامل في ان تغير الحكومة الحاضرة كل اهتمامها لما ذكرناه، اذا ما ارادت السير بالبلاد الى مصاف الامم الراقية[٦١].

ودعا النائب عبد الله قصير[٦٢] إلى الاهتمام بالمدارس العالية وضرورة فتحها في بقية الوية العراق، لاسيما في الموصل، كون محيطها يساعد كثيراً على الدراسة، اذ لا يوجد صخب الملاهي والسينمات كما هو الحال في بغداد، مؤكداً اهمية اللغة الانكليزية في المدارس، لكنه يشيد بالمستوى العالي لدار المعلمين العالية في اللغة الانكليزية التي يضاهي مستواها مستوى الجامعة الامريكية في بيروت. اما بقية المدارس فانها برأيه ضعيفة وان نسبة الرسوب الكبيرة تأتي من ضعف باللغة الانكليزية، وليس قلة في الذكاء، لاسيما وان جميع العلوم تدرس بهذه اللغة وهم لا يفهمونها، على الرغم من قيام اولياء الامور بانفاق ما يقارب ٥٠٠ دينار على ابنائهم من دون فائدة تذكر، ناهيك عن خيبة الامل الكبيرة التي تشعر بها العائلة التي يرسب ابنها في المدرسة. واضاف النائب عبد الله القصير قائلاً: "**انه لامر محزن ان اصادف الكثير من الشبان المتخرجين من المدارس المتوسطة والثانوية واجدهم لا يرغبون الا بالحصول على الوظيفة وبأي راتب كان، ولا يحبذون الاعمال الحرة كالعمل في مطعم او مقهى، لذلك ارجو من وزير المعارف الاهتمام بهذه النقطة**

كونها تساعد الطلبة على الانخراط في الاعمال الحرة هذا من جانب، ومن جانب اخر دعا النائب الى الاهتمام بالمدارس المهنية لانها معدومة في انحاء العراق كافة، اذ لا يوجد من يتقن صنعة اتقاناً تاماً، حتى النجار او الحداد، واذا ما يوجد من يتمكن من هذه الصنعة فانه غير عراقياً، فأعتقد ان من واجب المعارف الاكثار من هذه المهن والصناعات، لاسيما ونحن محتاجون الى من يتقن التجارة والخياطة وغيرها من الاعمال الاخرى"[٦٣].

كان هنالك تطابقاً واضحاً بين افكار النائب عز الدين ملا مع افكار زميله عبد الله قصير، عندما قال: ان الطالب عندما يذهب الى المدرسة او الوالد عندما يرسل ابنه إلى المدرسة، يستهدف مع الاسف شيئاً واحداً، وهو الحصول على الوظيفة، لانهم يعتبرون المدرسة هي الطريق المؤدي إلى الوظيفة وهذا ليس ذنب الطالب او والده، بل لانه ليس هناك مدارس مهنية. فالطالب عندما يتخرج من المدرسة تكون نتيجة التسكع على ابواب الحكومة طالباً الوظيفة،لانها تكون وسيلته الوحدية لاكتساب العيش. واذا ما اراد مزاولة اي مهنة فعليه البقاء امياً. وخلص النائب الى القول: "**امام الطالب احد الطريقين اما المهنة مع الامية او التشرد مع ثقافة محدودة، لذلك بات من الضروري ان تهتم وزارة المعارف بهذا الجانب، وتقوم بفتح مدرسة الصنائع ومدارس مهنية اخرى، فضلاً عن اهمية العناية بالريف وارسال بعثات زراعية جوالة ترغب السكان على الاهتمام بالزراعة واستخدام الالات الحديثة**"[٦٤].

جاءت مطالبة النائب عبد الرزاق الحمود مطالبه غير مسبوقة ومن نوع خاص، فقد طالب ادارات المدارس بان تحكم وتقرر سلوك طلابها لا غيرها، معتبراً تقارير الشرطة عن الطلاب غير صحيحة، وان الادارة التي لا تعرف سلوك طلابها الا عن طريق الشرطة فهي غير صالحة للمدارس[٦٥].

لم يترك النائب عبد الكريم كنة الحديث عن التعليم العالي دون ان يبدي رأيه فيه، حيث تطرق الى موضوع البعثات الدراسية، لاسيما للاختصاصات الصناعية، حيث

قدم شكواه الى وزارة المعارف لادراج التعليم الصناعي ضمن بعثاتها الى الخارج، وزيادة عدد المبتعثين لاسيما ان في بعض المعامل عمال يستطيعون لو اتيحت لهم الفرصة ان يستفيدوا فائدة كبيرة من هذا الامر الذي يوفر للوزارة سنين متعددة من الخدمة، ويوفر لهم المال، ثم ان هنالك امكانية لارسال هولاء العمال الى المعامل في الخارج للدراسة العملية، لا لحمل الشهادات، وبذلك تقوم بتهيئة صناع حقيقين للبلاد نسد بهم الحاجة الصناعية. ومضى النائب يقول: "**لذلك ادعوا الى فتح باب البعثات على مصراعيه، وان لا يقتصر على عدد معين وبأشخاص محدودين. ثم قال وبجرأة واضحة ان عملية تحديد البعثات من قبل الوزير بعشر اشخاص مثلاً، ويكون اولاده من بينهم والبقية لذوي الشفاعات، امر غير مقبول اطلاقاً، كوننا بحاجة ماسة الى ارسال جيوش من العراقيين، لا للدراسة فقط بل وللمشاهدة ايضاً، لان في الغرب اشياء كثيرة جديرة بالمشاهدة والاطلاع عليها**"[٦٦].

وختم النائب المذكور حديثه بمطالبة موضوعية ومشروعة من وزارة المعارف بفتح كلية للزراعة، لاسيما ان العراق بلد زراعي بالدرجة الاولى، مشيراً الى ان وزارة المعارف يجب ان تكون حريصة على هذا الامر، وان كان الامر يتعلق بوزارة اخرى، فانه لا يعفيها من المسؤولية الملقاة على عاتقها في فتح المدارس الزراعية، وإعداد مناهج خاصة. لذلك وجب عليها الاتصال مع الوزارات الاخرى للنهوض بالواقع الزراعي، من خلال اعداد خطط منهجية، تعمل على تحسين الزراعة على نطاق واسع[٦٧].

كان خطاب النائب سلمان الشيخ داود[٦٨] وهو يناقش ميزانية وزارة المعارف مطولاً تضمن آراء وافكار عدة , في البداية يذكر ان نسبة الامية لا تزال مرتفعة، وانصاف المتعلمين اكثر بكثير من المتعلمين، "**واني اسف ان اقول ان انصاف المتعلمين اكثر خطراً من الجهلاء وهولاء علة العلل، فعلينا عندما نعمل على توسيع الثقافة ان نجعل جيلاً متعلماً لا متعلم نصف تعليم**".ثم خاطب الحاضرين بهذه الكلمات: "**ان مراحل التعليم تنقسم الى مرحلتين: الاولى: تعلم العلوم العامة وفهم مبادئها،**

والثانية: التخصص في ناحية من نواحي العلم والمعرفة، فالذين درسوا في المدارس الاولية والابتدائية والثانوية فهموا شيئاً من العلوم، عندما يذهبون للدراسة العالية للتخصص يظنون انهم اثقف الناس، فيتدخلون فيما يفهمون وفيما لا يفهمون، حتى اصبح العراق بلد سياسة الثرثرة، وليس للدراسة المركزة والتخصص". بعدها نبهه الى ما كان سائداً في العالم آنذاك، "**اذ نجد الطالب المتخرج من الثانوية يذهب الى المدارس العالية ليتخصص في احد العلوم، اما عندنا فالتلميذ يريد ان يكون طبيباً مثلاً ويكون سياسياً وبعد دقيقتين يريد ان يكون وزيراً وبعدها يريد ان يكون راتبه ضخماً. ادى كل ذلك الى ان تكون هذه الذهنية دافعاً كبيراً لتواجد طبقة متذمرة، فنحن كبلد لا نحتاج الى هذه الطبقة من الثقافة، وانما نحن نشكو قلة الايدي العاملة المتخصصة**"، وخلص الى القول: "**فالثقافة الناقصة ثقافة مضرة، لذا على المدارس ان تعنى في تركيز العلوم، لا ان تكثر لنا من المتخرجين الذين لا ينتجون شيئاً في مثل هذا العصر**". بعدها يبدي استغرابه من بلد مثل العراق لا يوجد بين المتعلمين فيه من يجيد اي صناعة حتى الصباغة، وليس فيه من يستطيع ان يصنع ابرة او مسماراً، والغريب ان البلد قد تردت فيه طبقة المتعلمين الى هذا الحد، فالثقافة في العصر الحاضر ليس كتاباً يدّرس، انما المدرسة واسطة لأن يتبع الرجل تقدم المعارف والعلوم ومختلف الثقافات(٦٩).

استمر النائب سلمان الشيخ داود في خطابه وقد وضع يده على الجرح عندما قال: "**ان الثقافة والتثقيف الصحيح انما هو نتيجة المشاهدة والدراسة، لا ان تلقى المحاضرات فتملأ بها الادمغة وتزيدها فساداً، لهذا ارى من الضروري ان تكون في الثانويات ساحات واسعة للرياضات المختلفة، وقاعة للسينما يتم من خلالها عرض الافلام الاخلاقية والمهنية، بدلا من ان يبقى الطلاب يتسكعون في المقاهي، او يذهبون الى اماكن اخرى لا فائدة منها**"(٧٠).مذكراً المسؤولين في وزارة المعارف بأن التخصص الذي اعتبره عماد الدراسة في المدارس العالية وان عدم وجود الاخصائيين

انما يؤدي الى ان تكون الدراسة ناقصة، والخطأ الكبير برأيه يكمن في ان طلبة البعثات عندما يعودون من الخارج تعطى لهم فرصة التدريس بصورة مباشرة، قبل ان يتمرنوا على التدريس تحت تدريب اساتذة اخصائيين، ونحن بذلك نقوم بعمل كما قام به الحلاق عندما "**يتعلم الحجامة برؤس اليتامى**" ثم اعرب النائب عن امله بقيام وزارة المعارف باستقدام اساتذة اختصاص من بلدان العالم ليخلقوا جيلاً صالحاً مثقفاً ثقافة عالية، لان المدارس العالية بدون اساتذة اخصائيين كجيش بلا جنود، اذ ليس الفائدة بأن نأتي بمدرس يدرس كتاباً نقله عن مدرس سابق، انما المفروض كما هو الحال في البلاد الراقية ان يكون المدرس ملماً بمادته التي كونها بعد دراسته على الاقل من خمسين كتاباً. هذا هو الصحيح، وما تقوم به وزارة المعارف ناقص ولا يخلق لنا جيلاً نافعاً.(٧١)

علق الشيخ النائب محمد رضا الشبيبي(٧٢) على ما ذكره وزير المعارف نجيب الراوي بشأن الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة سنة ١٩٤٨ مقارنة بسنة ١٩٢١ بهذه الكلمات: "**هنالك فرقاً عظيماً جداً بين عدد المدرسين والمدارس والطلاب، ولكن ماذا يعني هذا الفرق، يعني ان المصلحة حصرت عنايتها بالكمية واهملت النوعية اي بتكثير العدد، اما الخطط المفيدة، والاهداف العليا فقد بقيت على حالها ان لم نقل انها كانت تسير من سيئ إلى اسوأ حتى هذه اللحظة**". بعدها ذكَّر الشبيبي بتقويم الناس لسياسة التعليم فقال: "**ان الناس على مختلف طبقاتهم يقولون ان مستوى التعليم ينحط في جميع المعاهد. بينما وزير المعارف يكيل لنا بالوعود الكثيرة التي يشكر على كيلها، فقد وعد بأنهاض التعليم العالي والصناعي وانشاء الجامعة وتكثير المدرسين واشياء كثيرة اخرى، في الوقت الذي تخفض ميزانية المعارف مبالغ طائلة، فكيف للوزير الايفاء بما وعد به**".

بالمقابل ذكَّر نائب اخر[٧٣] الجميع بحقيقة مهمة ربما كانت غائبة عن اذهان البعض، وهي ان شعور الطالب القومي هو الذي دفعه الى اظهار الغيرة والدفاع عن قضية فلسطين والمعاهدة وما شابه[٧٤].

آراء بعض اعضاء مجلس النواب في تطوير مدارس الاوقاف:

اهتم كثيرٌ من النواب بمشروع مدارس الاوقاف، داعين الى رعايتها رعاية خاصة لما لها من دور ومساهمة في تنشئة الاجيال وتهذيبها، لخدمة الوطن والشعب. فالنائب حسن عبد الرحمن، طالب بضرورة الاعتناء برجال الدين والعمل على ترفيعهم، لما لذلك من اثر في رفع المستوى العلمي للطلبة من جهة. ومن جهة اخرى نصح النائب القائمين على الاوقاف الى استقدام اساتذة اختصاص في مختلف العلوم الدينية من الازهر للتدريس في مدارس الاوقاف، موضحاً ان فتح كلية للعلوم الدينية يتطلب منا توفير اساتذة اختصاص[٧٥].

بالمقابل اثنى النائب عبد الرحمن الجليلي على قيام الاوقاف بتأسيس كلية الشريعة، وطالب القائمين على المشروع بتوسيعه وتطويره عبر الاتيان باساتذة اكفّاء يرفعون المستوى الاخلاقي ويرسخون التربية الاسلامية والدينية التي اخذت بالتراجع نتيجة الوضع الاقتصادي الحالي، واضاف النائب المذكور الى ان العناية اللازمة بالمدارس والمعاهد الدينية والعلمية يكفل برأيه [وهو صائب بذلك] تهيئة فئة من رجال الدين الذين يمكنهم المساعدة في تقويم الاعوجاج الحاصل في المجتمع[٧٦].

ووصف نائب بغداد عبد الرزاق الظاهر دائرة الاوقاف بانها صورة من صور الإهمال الشامل في كثير من مرافق الدولة العراقية. ومضى منتقداً دائرة الأوقاف بقوله:" **بالرغم من المبالغ الطائلة التي ترصد لهذه الدائرة، الا اننا نراها تنفق بصورة شكلية على مدارس لا وجود لها وعلى طلبة لا وجود لهم في السجلات، فكم من المؤسف والمعيب ان نرى هكذا حالات في دوائر رسمية، كان الاجدر بها تنفيذ منطوق الوقفيات، وان تفتح المدارس المغلقة، اذ لا يوجد في العراق كله مدرسة رسمية**

تخرج طلاباً لائقين للقرن العشرين، وتحفظ لنا الثقافة الاسلامية المندثرة، ورجال دين يمثلون كل الطوائف، او على الاقل تحفظ لنا ثقافتنا العربية عن طريق هذه المؤسسة التي تكلف رواتب موظفيها وقضايا اخرى ما انزل الله بها من سلطان نصف مليون دينار"[٧٧].

في خطاب آخر للنائب عبد الرزاق اللظاهر في الجلسة السابقة اطل ثانية على موضوع مدارس الاوقاف، منتقداً مديرية الاوقاف، موضحاً ان ما يدفعه لذلك هو الغيرة والمصلحة على هذه الدائرة، والتي يرغب ان تقوم بواجبها على اكمل وجه. مشيراً الى انه لم يكن جاهلاً في ان للاوقاف مؤسستين وحيدتين تنفق عليهما وهو جزء من الواجب، ولكننا نتساءل كم هي نفقات هاتين المؤسستين اذا ما قورنت بالايراد الضخم الذي يبلغ حوالي النصف مليون." اننا **نرى ان هذه النسبة ضئيلة وتافهة تلك التي تصرف على الوجوه الصحيحة والمعقولة**"، واصفاً المدارس التي ذكرتها الاوقاف، "انما **هي مدارس شكلية مع الاسف وغير حقيقية**"[٧٨].

بينما رأى كامل الخضيري[٧٩] ان دائرة الاوقاف لو قامت بواجبها، لشجعت الاقبال على الدراسات الدينية وتنظيم كل ما هو مطلوب منها، وعليه فقد طالب نائب العمارة الاوقاف بأرسال بعثات علمية الى جامعة الازهر على ان يكون راتب من يبتعث اليها مساوي لراتب البعثات الى اوربا[٨٠].

اهتم النائب فائق السامرائي بتأسيس معهد ديني اسلامي في بغداد، يشمل المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، ليكون اوسع نطاقاً من كلية الشريعة. على ان ينص على عدم اعتبار شهادة هذا المعهد مؤهلة للعمل في مصالح الحكومة المدنية. ثم دعا الى العناية بتحفيظ القرآن الكريم وتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية في كافة المعابد التي فيها المدرسون والوعاظ. وتمنى النائب المذكور ان تكون المدارس الدينية وسيلة لمكافحة الامية باعتبار ان نشر العلم من اسس الدين الاسلامي، من خلال خطة مشتركة توضع مع وزارة المعارف لهذا الغرض، حيث تكون المساجد والجوامع اماكن

لهذه المكافحة على ان يستخدم فيها المعلمون الذين ظلوا يتقاضون رواتب من دون عمل جدي، واكمل النائب خطابه بقوله: لو اتبعت هذه الطريقة لكان في الامكان تعليم ما لايقل عن (٦٠) الف شخص خلال العشرين سنة الماضية. وختم النائب السامرائي حديثه بالدعوة الى العناية بايفاد البعثات الدينية الى الجامع الازهر والى غيره من المدارس الدينية في مصر، من اجل ايجاد فئة تحرص على فهم الفقه الاسلامي ونشره وتدريسه[٨١].

لما كانت كلية الحقوق هي اقدم كلية في العراق[٨٢]، ولما كانت لهذه الكلية هي الكلية الوحيدة المسؤولة عن رفد الدولة بالموظفين الاكفاء، فانه من الطبيعي جداً ان يخصص البعض من النواب جانباً من خطاباتهم للحديث عنها. فالنائب فائق السامرائي علق على حالة الرسوب العالية مطالباً عمادة الكلية بايجاد حل يحفظ للطلاب حقوقهم ويضمن مساعدتهم في هذه المحنة. وفي الوقت نفسه استبعد النائب المذكور ما يقوله البعض من ان هذه النتائج جاءت عقاباً للطلاب على وطنيتهم ومشاركتهم في الوثبة الكبرى[٨٣].

وعندما اتخذت الحكومة قراراً حرمت بموجبة طلاب كلية الحقوق من اداء امتحانات امتحانات الدور الثاني الا ان يدفعوا الاجور المتبقية عليهم. الامر الذي دفع النائب عبد الكريم كنة إلى مطالبة دوزارة المعارف بعدم اتخاذ الضائقة المالية التي يعانون منها ذريعة لحرمان الطلبة من مواصلة دوامهم، مذكراً جميع النواب بان الدول المتقدمة تعمل على تسهيل سبل التهذيب والتثقيف لشبابها[٨٤].

رد محمد حسن كبة وزير المعارف وكالة على ما قاله النائب عبد الكريم كنة قائلاً: "**ان الطالب الذي يروم الدخول الى كلية الحقوق لابد ان يكون متمكناً من دفع الاجور المقررة وقدرها (١٥) دينار. اما الطلبة المعوزين الذين لا يستطيعون دفع هذه الاجور فقد قدموا العرائض يطالبون فيها بالاعفاء مشفوعة بشهادات الفقر، وخلال فترة تسلمي المنصب قمت باعفاء (٢٥٠) طالباً بعد ان ثبت عندي فقرهم.**

وبعد ان قدم النائب عبد الكريم كنة شكره الى وزارة المعارف على هذا الاعفاء، طالبها وكان محقاً في ذلك بأن تفسح المجال لكافة افراد الشعب والتثقيف دون النظر الى قابلياتهم المادية كيلا تكون سبباً في دخول قسماً الى الدراسة وحرمان القسم الاخر"[٨٥].

وكان اعتراض النائب عز الدين ملا في في غير محله على كثرة المقبولين في كلية الحقوق، متسائلاً: ماذا يعمل هؤلاء، وكيف يعيشون، انهم سيصبحون برأيه عالة على المجتمع[٨٦].

وساند النائب حسين جميل وهو القانوني الكبير طلبة كلية الحقوق الذين فصلوا بسبب نقص في ساعات دوامهم من قبل عميد الكلية[٨٧]، موضحاً ان الواجب يقتضي ان ينبهه الطالب قبل توجيه العقوبة اليه، لاسيما وان النظام الذي فصل الطلاب بسببه لم يطبق في الكلية سابقاً. وعليه فأن النائب المذكور يدعو وزير المعارف الذي يملك السلطة في ان يقبل اعتذار هؤلاء الطلبة، الذين توقف مستقبلهم بسبب هذا القرار، ويمارس مهامه بالايعاز الى العمادة من اجل اعادهم الى صفوفهم[٨٨].

آراء النواب في فكرة الانضمام إلى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):

شهدت جلسة مجلس النواب الثامنة المنعقدة في ١٣ تموز ١٩٤٨، طلب حكومة مزاحم الباجه جي من مجلس النواب المصادقة على اتقافية انضمام العراق الى منظمة (اليونسكو). لقد قدم وزير المعارف نجيب الراوي الاتفاقية موضوع البحث، مؤكداً اهمية الانضمام لها وهي التي اتخذت من مدينة باريس مقراً لها والبعيد كل البعد عن التيارات السياسية وتجاذباتها في مدينة نيويورك[٨٩].

اعترض النائب عبد الرزاق الشيخلي[٩٠] بشدة على هذه اللائحة موضحاً ان منظمة الامم المتحدة لم تؤسس الا لغرض القضاء على الأمم الصغيرة، وهي حسب وجهة نظره "**مؤسسة مجرمة**". ومضى متسائلاً وبألم واضح، غريب امر هذا العالم والاغرب

هو من يعتقد ان هنالك اموراً قوية تعطف على الامم الضعيفة. مفضلاً ان تقص اجنحته عن طريق السياسة لا عن طريق التربية والتعليم، فهذه من اخطر خطط واهداف منظمة الامم المتحدة من اجل دس سمومها بين الدول الضعيفة، واخيراً التمس من المجلس العالي ان يؤجل الموافقة على هذه اللائحة(٩١).

ايَّد النائب عبد الكريم كنة ما قاله زميله عبد الرزاق الشيخلي، ولانه اعتبر امر الاتصال الثقافي بين العالم اجمع امر طيب ومرغوب فيه، لكنه بين وجهة نظره بقوله: "**نحن الان في صراع سياسي وفي عالم جائر وانا من هذا المنطلق اقترح تأجيل النظر في هذا الموضوع، وفرق عظيم بين الرفض والتأجيل، لاسيما ونحن ننتظر قرار مجلس الامن الخاص بقضية فلسطين والذي سيبت به قريباً**"(٩٢).

اما النائب عبد الرزاق الحمود فلم يدعو إلى ضرورة الانضمام إلى هذه المنظمة لاسيما وان العراق من الدول المؤسسة لها فقط وانما، شرح الغرض من الانضمام اليها، فهي برأيه تعمل على توثيق التعاون الثقافي بين الدول الاعضاء من جهة، ومن جهة اخرى فأن هذه المنظمة منفصلة تماماً عن هيئة الامم المتحدة، ويتم من خلالها عرض القضايا العامة والخاصة، لذلك فهو يرى من الواجب الموافقة على هذه اللائحة(٩٣).

حظيت هذه اللائحة باهتمام نواب اخرين، حيث شجع النائب حسن عبد الرحمن على الانضمام لهذه المنظمة، مشيراً إلى ان فيها منافع ثقافية ومنافع للدعاية الا ان المهم هو اختيار الاشخاص المناسبين للتمثيل في هذه المؤتمرات، كي يتم من خلالها بث الدعاية لقضايانا الكبيرة والصغيرة(٩٤)، ورأى نائب اخر(٩٥) ان الواجب يدعو الى الانضمام الى كل منظمة دولية نستغل وجودنا فيها للتثبيت والدعوة لقضايانا المهمة، لاسيما عندما تعقد هذه المنظمات مؤتمراتها في البلدان العربية(٩٦).

اما النائب محمد رضا الشبيبي فقد دعا الى اهمية الانضمام الى منظمة (اليونسكو) التابعة للامم المتحدة، معتبراً الانضمام اليها اذا لم يكن فيه خيراً عاجلاً فليس فيه ضرراً حالياً(٩٧).

اما النائب عبد الجبار الجومرد[٩٨] فأنه اعلن موافقته على اللائحة موضوع البحث واستثمر تلك المناسبة بأن يطلب من الحكومة الابتعاد عن التقاليد التي كانت تسير عليها الحكومات السابقة، حيث كانت ترسل اقارب الوزراء السابقين واصهارهم للاصطياف في اوربا ويرجعون كما ذهبوا، وعليه فأن وزير المعارف مطالب بالتعهد بارسال شباب مثقف ومتعلم وممتلئ حماسة فسوف تكون الفائدة مضمونة من هذا المؤتمر في الدفاع عن قوميتنا وارضنا[٩٩].

وعلى الرغم من معارضة بعض النواب لهذه اللائحة،الا ان المجلس النيابي في نهاية الامر وافق عليها بالأغلبية[١٠٠].

الخاتمة

مما سبق يبدو واضحاً، ان كثيراً من اعضاء مجلس النواب، اظهروا الماماً معيناً بقطاع التربية والتعليم في العراق، الامر الذي سمح لهم بطرح افكاراً واراء عديدة، اعتقدوا انها تسهم في تطوير مسيرة هذا القطاع المهم بالنسبة لمستقبل العراق وتقدمه. لقد دارت تلك الاراء والافكار حول موضوع الاهتمام ببناء المدارس واهمية توزيعها على العراق، ومدى الحاجة الى مكافحة الامية، ولفتوا انتباه الحكومات العراقية للاهتمام بعمود العملية التربوية واساسها المعلم، ومن الجوانب المالية، لكي يتفرغ المعلم للقيام بواجباته العلمية والتربوية الخطيرة.

وفي الوقت نفسه ركز بعض النواب على فكرة البعثات العلمية والمطالبة بارسال المزيد من الطلبة للدراسة في الدول المتقدمة. ولم ينسَ البعض منهم الحديث عن المناهج وضرورة تلبيتها لمتطلبات العصر. وكان اقرار

مجلس النواب لاتفاقية انضمام العراق لمنظمة اليونسكو خطوة عبر فيها المجلس عن مدى حاجة العراق الى مظلة تلك المنظمة الدولية.

المصادر

الوثائق المنشورة:

- "محاضر جلسات مجلس النواب" , الاجتماع غير الاعتيادي والاعتيادي لعام ١٩٤٨, مطبعة الحكومة , بغداد , ١٩٤٩ .

الرسائل والاطاريح الجامعية:

- طالب ستار عبد الله حسون، تصميم نظام التكاليف الانتاح الحيواني، بحث تطبيقي في الحقل الحيواني كلية الزراعة جامعة بغداد ، بحث تطبيقي غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠١٤.
- علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٩٢.
- علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- فاطمة صادق عباس السعدي , صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧, رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية–الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٥.

- فهد مسلم زغير فجر , مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٣, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية–الجامعة المستنصرية ,١٩٩٩.
- فهد امسلم زغير فجر , مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤–١٩٦٨,اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية , ٢٠١٢ .
- عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى العام ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد للعلوم الانسانية)– جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- محمد رشيد عباس , مجلس الاعيان العراقي ١٩٥٢– ١٩٥٨ , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية (ابن رشد)– جامعة بغداد, ١٩٩٥.

الكتب العربية:

- جعفر عباس حميدي,التطورات السياسية في العراق ١٩٤١– ١٩٥٣, مطبعة النعمان , النجف الاشرف, ١٩٧٦.
- ستيفن هميسلي لونكريك,العراق الحديث من ١٩٠٠–١٩٥٠,ترجمة سليم طه التكريتي ,ج٢, بغداد, ١٩٨٨.
- طارق الناصري , عبد الاله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩–١٩٥٨ حياته ودوره السياسي , ج١, دار الشؤون الثقافية , بغداد,١٩٩٠ .

- عادل تقي عبد محمد البلداوي , الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤تموز١٩٥٨-٨شباط١٩٦٣, مراجعة, كمال مظهر احمد, مطبعة الميناء , بغداد , ٢٠٠٠.
- عبد الله الجبوري، منير القاضي حياته وآثاره، بلا ، بلا.
- عبد الله شاتي عبهول , دراسة تحليلية في تاريخ العراق المعاصر,تقديم كمال مظهر احمد ,ط١, بغداد, ٢٠٠٩.
- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية ,ج٧-٨ , بيروت , ١٩٨٢ .
- عبد الحسين الرفيعي , دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ١٩٠٨- ١٩٣٢ , ط١ , دار الرافدين , بيروت , ٢٠٠٥ .
- عبد الرزاق الهلالي , تاريخ التعليم في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧, بغداد, ١٩٥٩ .
- عبد الهادي عبد الخماس , الامير عبد الاله ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية,المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت,٢٠٠١
- فاضل حسين , تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦- ١٩٥٨, مطبعة الشعب ,بغداد,١٩٦٣.
- كمال مظهر احمد , صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسة تحليلية , بغداد , ١٩٨٧.
- محمد حمدي الجعفري , بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨, دار الشؤون الثقافية , بغداد ,٢٠٠٠.

- محمد مهدي كبة , مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨– ١٩٥٨, دار الطليعة, بيروت , ١٩٩٥.

المقابلات الشخصية :

- مقابلة مع الاستاذ الدكتور هاشم صالح التكريتي بتاريخ ٢/١٥ /٢٠١٦

الهوامش :

(١) يرى استاذنا الكبير د. هاشم صالح التكريتي بأن تسمية الوثبة عراقية بحته. مقابله معه بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥.

(٢) للتفصيل عنها ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٦٣، كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسة تحليلية، بغداد,١٩٨٧، ص ١٣٥– ١٣٧؛ عبد الله شاتي عبهول، دراسة تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم، كمال مظهر احمد، ط١,بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩٦– ١٠٢.

(٣) صالح جبر: ولد في الناصرية عام ١٨٩٥، التحق في مدرسة الحقوق في بغداد ونال شهادتها عام ١٩٢٥، استندت الية وزارة المعارف عام ١٩٣٣، ووزارة العدلية ١٩٣٦، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٠، ووزارة المالية ١٩٤٢، بعدها شكل وزارته عام ١٩٤٧ بالاضافة الى حقيبة الداخلية. للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق وحتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(٤) محمد الصدر: من الشخصيات الدينية والسياسة في العراق , ولد عام ١٨٨٣ في مدينة الكاظمية المقدسة ببغداد, كان والده السيد حسن الصدر مرجعاً دينياً في عصره , يعد من قيادات ثورة العشرين البارزين , غادر العراق إلى سوريا ثم إلى القاهرة بعدها إلى الحجاز، عاد إلى العراق وشغل عضوية مجلس الاعيان ورئاسته لسنوات عديدة , شكل الوزارة مرة واحدة عام ١٩٤٨,

توفي في بغداد عام ١٩٥٧. للمزيد من التفصيل ينظر : محمد رشيد عباس, مجلس الاعيان العراقي١٩٥٢-١٩٥٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية ابن رشد -جامعة بغداد,١٩٩٥,ص ٩٣-٩٤ .

(٥) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣, مطبعة النعمان , النجف الاشرف , ١٩٧٦, ص ٥٥٥-٥٥٦ ؛ ستيفن هيسلي لونكريك , العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠, ترجمة , سليم طه التكريتي, ج٢, بغداد, ١٩٨٨, ص ٥٦٦-٥٦٧؛ محمد حمدي الجعفري , بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨, دار الشؤون الثقافية , بغداد , ٢٠٠٠, ص ١٦٣-١٧٠ .

(٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٨٧ .

(٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٣١٤- ٣٢٠؛ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨- ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٣٠.

(٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٣٢٣، للمزيد من التفصيل عن اسماء النواب ينظر: " محاضر جلسات مجلس النواب" الدورة الانتخابية الثانية عشر , الاجتماعان غير الاعتيادي والاعتيادي لسنة ١٩٤٨ , تقرير المدير العام عن اللجان الدائمة في الاجتماعين غير الاعتيادي والاعتيادي لسنة ١٩٤٨ , مطبعة الحكومة , بغداد , ١٩٤٩ , ص ١٠١ .

(٩) مزاحم الباجه جي: ولد في بغداد عام ١٨٩١ وهو سياسي ودبلوماسي عراقي اصبح عام ١٩٣٤ عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عن لواء الحلة , ثم تسنم منصب وزير العدل ووزير الداخلية عام ١٩٣١, ومندوباً للعراق في عصبة الامم ثم سفيراً ممثلاً للعراق في اوربا, توفي عام ١٩٨٢ ودفن في المقبرة الاسلامية في جنيف حسب وصيته .للمزيد من التفصيل ينظر: فهد مسلم زغير فجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية ,١٩٩٩؛ فهد امسلم زغير, مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤-١٩٦٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية-الجامعة المستنصرية , ٢٠١٢ .

(١٠) ضمت الوزارة الجديدة كل من مزاحم الباجه جي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية بالوكالة, مصطفى العمري وزيراً للداخلية, صادق البصام وزيراً للدفاع, نجيب الراوي وزيراً للمعارف،عبد الوهاب مرجان وزيراً للاقتصاد , جلال بابان وزيراً للمواصلات= =ووكيلاً لوزارة الشؤون

الاجتماعية, علي ممتاز, وزيراً للمالية ووكيلاً لوزارة التموين , محمد حسن كبة وزيراً للعدلية، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ,ج٨, المصدر السابق، ص ٨ .

(١١) عبد الاله: ولد في الطائف عام ١٩١٢، وهو النجل الاكبر للملك علي بن الحسين ملك الحجاز، اصبح على اثر مصرع الملك غازي وصياً على عرش العراق لصغر سن فيصل الثاني الذي نؤدي به ملكاً على عرش العراق، للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩– ١٩٥٨ حياته ودوره السياسي، ج١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠؛ عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله ١٩٣٩– ١٩٠٨، دراسة تاريخية سياسية, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت ,٢٠٠١.

(١٢) للمزيد من التفصيل ينظر: "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨, بغداد , ١٩٤٩, ص١, ص٣١٩ ؛ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٩، ص ١ , ٨٧٨ .

(١٣) تسنم نجيب الراوي منصب وزير المعارف في٢٦ حزيران ١٩٤٨ ولغاية ٦ كانون الثاني ١٩٤٩. وعلى مايبدو أن تفاعل الحكومة مع السياسة التعليمية كان دون المستوى المطلوب مما جعل أطروحات النواب تدور في اطار عاطفي نابع من إحساس حقيقي لحاجة ملموسة يقابلها ردود وتبريرات من قبل الوزارة لا تخرج عن الإطار الإعلامي. للمزيد من التفصيل ينظر: عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى العام ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية – جامعة بغداد ،٢٠١٢.

(١٤) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي, المصدر السابق, الجلسة الثانية عشر , ص١٥٢.

(١٥) "محاضر جلسات مجلس النواب", الدورة الانتخابية الثانية عشر , الاجتماع الاعتيادي, المصدر السابق , الجلسة الخامسة, ص ٦٩ .

(١٦) المصدر نفسه، الجلسة الثانية والاربعين، ص ٧٠٤.

(١٧) نائب بغداد في الدورة الثانية عشر، وهو احد اهم اقطاب الحزب الوطني الديمقراطي. للمزيد من التفصيل ينظر: فاضل حسين , تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦–١٩٥٨, مطبعة

الشعب بغداد , ١٩٦٣؛ عادل تقي عبد محمد البلداوي , الحزب الديمقراطي في العراق ١٤تموز١٩٥٨–٨ شباط١٩٦٣,مراجعة, كمال مظهر احمد, مطبعة الميناء,بغداد , ٢٠٠٠ .

(١٨) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الاجتماع غير الاعتيادي، المصدر السابق, الجلسة الخامسة والعشرين، ص ٣١٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص٣١٤, (الجلسة نفسها) .

(٢٠) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة الثانية والاربعون، المصدر السابق، ص ٧٠٦.

(٢١) نائب بغداد في الدورة الثانية عشر.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠٠ , (الجلسة نفسها).

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٠١ (الجلسة نفسها).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٠٢ (الجلسة نفسها).

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٠٦ (الجلسة نفسها).

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٠٦ , (الجلسة نفسها).

(٢٧) نائب الموصل في الدورة الثانية عشر.

(٢٨) المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة , ص ٦٩ .

(٢٩) المصدر نفسه , الجلسة التاسعة , ص١٤٠ .

(٣٠) نائب الموصل في الدورة الثانية عشر.

(٣١) المصدر نفسه، ص١٤٠, (الجلسة نفسها).

(٣٢) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة، ص ٦٩.

(٣٣) نائب البصرة في الدورة الثانية عشرة.

(٣٤) المصدر نفسه، الجلسة الثانية والاربعين , ص ٧٠١– ٧٠٢ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص٧٠٢، (الجلسة نفسها) .

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٠٣، (الجلسة نفسها).

(٣٧) المصدر نفسه، ص٧٠٢، (الجلسة نفسها).

(٣٨) المصدر نفسه، ص٧٠٢، (الجلسة نفسها).

[٣٩] "محاضر جلسات مجلس النواب "، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة السادسة عشر، المصدر السابق، ص ٢١٠.

[٤٠] المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ص ٩٧.

[٤١] "محاضر جلسات مجلس النواب "، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الثامنة والابعون، المصدر السابق، ص ٧٩٨.

[٤٢] المصدر نفسه،ص ٧٩٨, (الجلسة نفسها).

[٤٣] نائب بغداد في الدورة الثانية عشرة.

[٤٤] المصدر نفسه، الجلسة الخامسة , ص٧٦.

[٤٥] نائب كركوك في الدورة الثانية عشرة.

[٤٦] المصدر نفسه، الجلسة الثانية والابعون، ص ٦٩٦.

[٤٧] المصدر نفسه، ص ٦٩٠ (الجلسة نفسها).

[٤٨] المصدر نفسه، ص ٧٠٣، (الجلسة نفسها).

[٤٩] المصدر نفسه، ص ٧٠٤، (الجلسة نفسها).

[٥٠] المصدر نفسه، ص ٧٠٦، (الجلسة نفسها).

[٥١] المصدر نفسه، ص ٧٠٠، (الجلسة نفسها).

[٥٢] تأسست كلية الزراعية عام١٩٥٢ بموجب الديوان الملكي المرقم ١١٣٠في تشرين الاول عام١٩٥٢. للمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٧٠٠(الجلسة نفسها)؛ طالب ستار عبد الله حسون، تصميم نظام التكاليف الانتاج الحيواني، بحث تطبيقي في الحقل الحيواني كلية الزراعة جامعة بغداد ، بحث تطبيقي غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٦٥.

[٥٣] المصدر نفسه، ص ٧٠٠، (الجلسة نفسها).

[٥٤] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة السادسة عشر، المصدر السابق، ص ٢١٠.

[٥٥] نائب الدليم في الدورة الانتخابية الثانية عشر.

[٥٦] المصدر نفسه، الجلسة العاشرة، ص ١٣٨.

(٥٧) تأسست الجامعة العراقية(جامعة بغداد) عام ١٩٥٧. للمزيد من التفصيل ينظر: طالب ستار عبد الله حسون، المصدر السابق،ص٦٥.

(٥٨) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والعشرون، ص ٢٩٤.

(٥٩) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والعشرون، ص ٣١٥.

(٦٠) "محاضر جلسات مجلس النواب" ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الخامسة ، المصدر السابق،ص ٧٥.

(٦١) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ص ١١٨- ١١٩.

(٦٢) نائب الموصل في الدورة الثانية عشر.

(٦٣) المصدر نفسه، الجلسة الثانية والاربعون، ص ٦٩٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٦٩٧، (الجلسة نفسها).

(٦٢) المصدر نفسه ,ص ٧٠١, (الجلسة نفسها) .

(٦٦) المصدر نفسه، ص٧٠١-٧٠٢، (الجلسة نفسها).

(٦٧) المصدر نفسه، ص٧٠٤، (الجلسة نفسها).

(٦٨) نائب العمارة في الدورة الثانية عشر.

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والاربعون، ص ٧١١- ٧١٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧١٢، (الجلسة نفسها).

(٧١) المصدر نفسه، ص ٧١٢، (الجلسة نفسها).

(٧٢) محمد رضا الشبيبي: هو محمد رضا جواد الشبيبي ولد في النجف الاشرف عام ١٨٨٩ كان من نوابغ الشعراء ومن أهم رجالات العهد الملكي الوطنيين الذين ناهضوا الانكليز. تقلد مناصب رفيعة أهمها رئاسته مجلس النواب والأعيان وتسنمه وزارة المعارف اربع مرات، توفي عام ١٩٦٥. للمزيد من التفصيل ينظر: علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٢؛ علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٧٣) نائب بغداد رفائيل بطي.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٧١٤- ٧١٥ (الجلسة نفسها).

(٧٥) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الثالثة، المصدر السابق، ص ٢٨- ٢٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٩، (الجلسة نفسها).

(٧٧) "محاضر جلسات مجلس النواب "، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة السابعة، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦- ١٠٧، (الجلسة نفسها).

(٧٩) نائب العمارة في الدورة الثانية عشر.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٠٣، (الجلسة نفسها).

(٨١) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والاربعون، ص ٧٨٣. واكمالاً للفائدة نورد رأي دائرة الاوقاف بما طرحه اعضاء المجلس من آراء وملاحظات، حيث اشار مدير الاوقاف العام عبد الرحمن خضر الى ان هنالك تجني كبير على دائرة الاوقاف،لاسيما وانها قامت بعمل كبير في موضوع المدارس في السنوات الاخيرة، وهي لم تقم به طيلة السنوات السابقة، حيث قامت باستقدام الاساتذة من الازهر الى العراق ليمارسوا اعمالهم في كلية الشريعة، لانها وجدت ان مثل هولاء المراهقين لا يستطيعون مسايرة الاداب الاسلامية في هذه الكلية، لا بل تستطيع اجبارهم على اداء فريضة الصلاة وارتداء الملابس الدينية التي هي شعار هذه الكلية لذلك قامت دائرة المعارف بفتح مدارس ابتدائية للطلبة المراهقين، كونها شعرت انه هذه الفترة الخطيرة من حياة الطلبة لا يمكن ان تقضى في محيط غير ديني، واوعزت الى فتح مدارسة مماثلة لهذا الغرض في جميع انحاء العراق. واضاف يقول: "**ان الاوقاف قامت بفتح مدارس لتعليم القرآن وعلم التجويد واعطاء المكافأت تشجيعاً لهذا الغرض، كون شعار الاوقاف اليوم هو الاعتناء بتدريس العلوم الدينية التي نراها من اهم واجباتنا، فضلاً عن رعاية الايتام طيلة سنين الدراسة وتهيأتهم للانخراط في مختلف الصناعات الحرة وعدم طرق باب الحكومة للحصول على الوظائف. لذلك ان الموازنة التي تحدث عنها النواب لا تصرف على الرواتب فقط، بل هنالك مبالغ للاننتاج والمساعدة وتدريس القرآن الكريم وامور اخرى كثيرة**".

للمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠٤، (الجلسة نفسها).

(٨٢) تم تأسيسها سنة ١٩٠٨ بأسم مدرسة الحقوق. للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي, تاريخ التعليم في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧, ط١، بغداد, ١٩٥٩,ص١١١؛ عبد الحسين

الرفيعي ,دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ١٩٠٨-١٩٣٢, ط١, بيروت, ٢٠٠٥, ص٢٢٢ .

(٨٣) الوثبة الكبرى: هي انتفاضة شعبية قام بها الشعب العراقي في كانون الثاني ١٩٤٨ بهدف اسقاط حكومة رئيس الوزراء صالح جبر ومعاهدة بورتسموث . للمزيد من التفصيل ينظر: "محاضر جلسات مجلس النواب "، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة، المصدر السابق، ص ١٠٩؛ كمال مظهر احمد ، المصدر السابق، ص١٣٧؛ عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص٩٦-١٠٢.

(٨٤) المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشر، ص ١٥٢.

(٨٥) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة عشر، ص ٢٤٧.

(٨٦) "محاضر جلسات مجلس النواب" ، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية والاربعون، المصدر السابق، ص ٦٩٠.

(٨٧) كان عميد كلية الحقوق في حينها منير القاضي وهو منير خضر يوسف القاضي من مواليد بغداد ١٨٩٢، تدرج في مناصب رفيعة في العهد الملكي، فقد أصبح مديراً لأوقاف بغداد عام ١٩٢٩، ثم رئيساً لديوان مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ بعدها أنتخب رئيساً للمجمع العلمي العراقي في نفس العام ، ثم تسنمه وزارة المعارف في عام ١٩٥٦. توفي في بغداد عام١٩٦٩. للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الله الجبوري ، منير القاضي حياته واثاره، بلا، بلا.

(٨٨) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والاربعون، ص ٧١٩- ٧٢٠.

(٨٩) "محاضر جلسات مجلس النواب "، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٨، الجلسة الثامنة، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٩٠) نائب بغداد في الدورة الثانية عشر، وهو من اجرأ النواب واكثرهم شجاعة.

(٩١) المصدر نفسه، ص١٠٧، (الجلسة نفسها) .

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨، (الجلسة نفسها).

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨، (الجلسة نفسها).

(٩٤) المصدر نفسه، (الجلسة والصفحة نفسها).

(٩٥) نائب بغداد عبد الرزاق الظاهر.

(٩٦) المصدر نفسه، ص١٠٨, (الجلسة نفسها).

[٩٧] المصدر نفسه، ص ١٠٨,(الجلسة نفسها).

[٩٨] نائب الموصل في الدورة الثانية عشر.

[٩٩] المصدر نفسه، ص ١٠٩، (الجلسة نفسها).

[١٠٠] للمزيد من التفصيل ينظر: محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثامنة والتاسعة، ص ١٠٨- ١١٢.